

الاسماء وكون او انها كائنية على الفتح كالفعال الماضية وانما اسما
 على ثلثة اعراف ونصا على ان يكون الفعل كذلك فلما
 اشبهت الفعل من صفة العوض اجريت مجازة في ان جعلها المرفوع
 مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فيقول
 ان زيدا اخذت كذا فزيدا منصوب زيدا المرفوع الا ان تقدم
 المنصوب هنا لا زيم وجمادى وانما التزم فيها ذلك لانه
 ليس للمرفوع حظ في العمل وانما هو محمول على الفعل فالتقدير
 تيزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان انما كثر مجازي
 الفعل فحضر زيدا كذا وحضر عمرا زيدا وانما ان تقدم
 اولى ليكون ابعثت برمة الفعل والاصل فيه ان على الفعل
 فاذا اتوا مرفوع هنا حصل اللفظ منه كجوف الفعل وانما
 عز رتبة فان قلت انما كان حرفا الذي يرفع المرفوع
 على اسم كوان والدار زيدا قلنا انما جاز ذلك في الظروف من
 الاستثناء والتمثيل الاستبانه لانه انما جاز ذلك في الظروف من
 قال الجوز في غير الاستثناء يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه

فان قيل المرفوع هو الذي يرفع المرفوع
 في الفعل المرفوع
 فان قيل المرفوع هو الذي يرفع المرفوع
 في الفعل المرفوع

فيما الامة مستثنى عنهم اعمه لفسدنا فللمشرك ان يقول
 عنهم فلا يبق للمانية دلالة قاطعة على التوحيد ومثل يروي
 في معنى غير طائفة مستثنى به والعرف بينهما ان يروي عندهم
 ظرف مكان في الاصل وحذف لان العوازل لان المعنى
 المقدر فيه عاملان تأتى ولا يجوز ان يكون
 معول عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الحسن ان يقال
 مررت برجل كذا وبيع ان يقال مررت بسواك
 لانه في المعنى كمالك وتمامك على طرفية وتوعد للمرفوع
 فوجاهة الذي سواك بخلاف غير والكوفية من اجازة
 استعمال الاسماء ظرفا فيكون في السبعة مررت واذك
 وجاهة في سواك فوجهة واخروف الدخلة على الجملة
 ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع وانما ان على
 العكس والستة يتبع تشبهة بالفعل وانما سميت
 مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل به حيث سلا كجوابها

لاست